مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

الكاظمي في ١٠٠ يوم: فُرَص النجاح في بغداد

تقرير مشترك بين مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية والمجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية

جاشوا يافعي
باحث مقيم، المجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية
وباحث متعاون في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

جعفر الطائي
العضو المنتدب في شركة منار للطاقة،
ومستشار اقتصادي سابق لوزير النفط العراقي.

تقرير خاص

محرم ١٤٤٢هـ - سبتمبر ٢٠٢٠م

الكاظمي في ١٠٠ يوم: فُرَص النجاح في بغداد

تقرير مشترك بين مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية والمجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية

تقرير خاص

المحتويات

ملخص	٦
الغضبُ الشعبي والركود السياسي	٦
المصالحة الوطنية	٨
الضغوط الاقتصادية	١٠
عشرةُ أشهر أخرى على هذا الحال	١٢

ملخص[1]

يواجه رئيسُ الوزراء مصطفى الكاظمي التحدياتِ نفسَها التي أسقطت سلفَه عادل عبد المهدي: احتجاجات الشوارع، والاقتصاد المتدهور، والنُّخَب السياسية المتنافسة. وكان معظم سابقيه على استعداد للتضحية بأحد هذه الأهداف الثلاثة من أجل الهدفَيْن الآخرَيْن، ما دامت المعارضةُ باقيةً على انقسامها، والدعمُ الخارجي يلوح في الأفق. وثمةَ تأهُّبٌ بين المعلقين للحكم على الكاظمي بالفشل[2]، وهناك أسباب وجيهةٌ للاعتقاد بأن فشله أمرٌ حتمِيٌّ؛ فالعراق كُتِبَ عليه مستقبلٌ طويل: إما من الفوضى السياسية، أو الحكم الاستبدادي. إن تراكم ما يقرب من عقدَيْن من الشَّكاوَى منذ غزو عام ٢٠٠٣، والفشل المتكرر في مواكبة توفير الوظائف والخدمات، والآثار غير المباشرة لوباء فيروس كورونا . تُمثِّلُ جميعاً تحدياتٍ لن يُتَغَلَّبَ عليها بالتأكيد في الأشهر العشرة القادمة. وستسود . بلا شك . فترةٌ طويلة من الاضطراب السياسي في بغداد؛ فقد ظهر أن الفصائلَ غيرُ قادرة على التوافق على بديل للكاظمي. ومع ذلك، فإن لدى الكاظمي فرصةً حقيقية للفوز في الانتخابات المقرر إجراؤها في ٦ يونيو ٢٠٢١، بل للحصول على تفويض لإحداث إصلاح حقيقي، وسيكونُ من الخطأ الحكم عليه بالفشل الآن.

الغضبُ الشعبي والركود السياسي

في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، بعدَ أسابيعَ من الاحتجاجات التي فَتحَت فيها القواتُ الحكومية النار على الحشود، استقال عادل عبد المهدي من رئاسة الوزراء؛ مما أثار الجدلَ حولَ خليفته خمسةَ أشهر. وفي ذلك الوقت، حاول وزير الاتصالات السابق محمد توفيق علاوي تشكيلَ الحكومة لكنه فشل، وعاد عبد المهدي إلى منصبه لفترة وجيزة، وتولى رئيسُ المخابرات مصطفى الكاظمي المنصبَ في النهاية في ٧ مايو. وقد استغرق شهرَيْن آخرَيْن ليستطيع تعيينَ الوزراء لبعض أهم الحقائب الوزارية، ومن بينها النفط، والعدل، والشؤون الخارجية، والزراعة، والتجارة. ولم تحظَ عمليةُ تشكيل الحكومة بإجماع الفصائل السياسية، ولا حتى بقبول أغلبيتها؛ بل كانت جولاتٍ متعددةً بين النُّخَب السياسية المتنافسة يحاول فيها كلٌّ أن تكون له اليد العليا على الآخر، وهو ما يُؤكِّد أنه لا يوجد حزب واحد لديه

(١) وجهاتُ النظر والآراءُ المعروضة هنا هي آراء المؤلفين وحدَهما، ولا تعكس وجهات نظر حكومة الولايات المتحدة.

(2) Bobby Ghosh, “Early Elections Won’t Save Iraq’s Prime Minister,” *Bloomberg*, August 4, 2020, https://www.bloomberg.com/amp/opinion/articles/2020-08-04/early-elections-won-t-save-iraq-s-prime-minister

ميزة حاسمة على الآخرين، وأنه ليس هناك قوة أجنبية لديها نفوذ كافٍ للسيطرة على البقية، وكان الكاظمي مرشحاً توافقيّاً من بين مرشحين توافقيِّين.

ولا يعني هذا أنه ليس كفئاً بما يكفي أو ليس مُؤهَّلاً لهذا المنصب؛ فمن نواحٍ عديدة، هو أكثر قدرةً وخبرةً من العديد من أسلافه، حتى لو كان ذلك فقط بفضل إدارته الثابتة لأجهزة المخابرات. خاصةً أنه قد أثبت قدرته على طمأنة إيران، والولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية. وقد رحَّبت إيران بتعيينه، على الرغم من اضطلاعه بدور ريادي في التواصل العراقي مع المملكة العربية السعودية على مدى العامَيْن الماضيَيْن، فيما يُعَدُّ إنجازاً رائعاً للنهج البراغماتي. ولا ينبعُ ضعفُه السياسي من أي سمات شخصية، بل من قيود هيكلية أكبرَ بكثير من أن ينوءَ بها رجلٌ واحد؛ فالنظام العراقي نفسُه خَرِبٌ وغير قابل للإصلاح.

ومن جانبه ركز الكاظمي على التحديات، وطرح خطةً طموحة ومتماسكة للإصلاح. وقد أعلن، فورَ توليه منصبَه، أنه سيبدأ تحقيقاً في مقتل المتظاهرين الخريفَ الماضي، ووعد بالإفراج عن المتظاهرين المُحتجَزين منذ ذلك الحين، الأمر الذي أثار ردَّ فعل عنيفاً من «ائتلاف الفتح» الذي يتزعمه هادي العامري، و«كتلة سائرون» بقيادة مقتدى الصدر[٣]. وفي الوقت نفسه، وضع الكاظمي اللمساتِ الأخيرةَ على اتفاقٍ لنقل أربع وحدات من الحشد الشعبي، كانت في السابق تحتَ التوجيه الروحي للعراقي آية الله العظمى علي السيستاني، وإدخالها تحتَ السيطرة المباشرة لمكتب رئيس الوزراء[٤]. وكان هذا الجهدُ يهدف إلى زيادة سيطرة الدولة على الميليشيات، كما أعرب الكاظمي عن ذلك بقوله: «لا جهةَ ولا قوةَ من حقها أن تكونَ خارج إطار الدولة»[٥]. ووعد بإنهاء تقاضي رواتب مزدوجة لموظفي الخدمة المدنية، وفي يونيو كشف متحدثٌ أن «هنالك لجنة مختصة ستعمل على العثور والكشف عن مزدوجي الرواتب في كافة المؤسسات الحكومية»[٦].

---

(٣) «الفتح برئاسة هادي العامري وسائرون برئاسة مقتدى الصدر تَعَهَّدَتا لعادل عبد المهدي بعدم مساءلته عن قتل المتظاهرين!»، العراق نت، (٢٧ مايو ٢٠٢٠م)، https://aliraqnet.net/الفتح-برئاسة-هادي-العامري-وسائرون-برئ

(4) Omar Ahmed, "Pro-Sistani factions leave Shia forces, but Iraq's PM signals they are here to stay," *Middle East Monitor*, May 18, 2020, https://www.middleeastmonitor.com/20200518-pro-sistani-factions-leave-shia-forces-but-iraqs-pm-signals-they-are-here-to-stay/amp/

(٥) «الكاظمي: لا قوةَ من حقها أن تكون خارج إطار الدولة»، روداو، (٢٨ مايو ٢٠٢٠م)، https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/280520208-amp

(٦) «مكتب الكاظمي: هنالك ١٨ ألف شخص من مزدوجي الرواتب في وزارة التربية»، السومرية، (٢٣ يونيو ٢٠٢٠م)، https://www.alsumaria.tv/news/محليات/349435/مكتب-الكاظمي-هنالك-18-الف-شخص-من-مزدوجي-الرواتب-في

في أوائل يوليو، غيَّر الكاظميُّ العديدَ من كبار المسؤولين الأمنيين، وعيَّن قاسم محمد جلال الأعرجي مستشاراً للأمن الوطني، وعبد الغني عجيل طاهر الأسدي رئيساً إداريّاً لجهاز الأمن الوطني[٧]، ونقَل مستشار الأمن الوطني السابق فالح الفياض إلى منصب رئيس قوات الحشد الشعبي بأمر تنفيذي حدَّد على وجه الخصوص سيطرة رئيس الوزراء العليا على القوات المسلحة، «وفقاً للدستور، والتشريعات السارية[٨]». وقد حاول الكاظمي مراراً وتكراراً التحدثَ مباشرةً إلى الناس، وألزم نفسَه بمعالجة الشكاوى العامة، ودعا الشبابَ إلى خوض غمار السياسة بأنفسهم[٩]. في ١٨ مايو، نشر الكاظمي افتتاحيةً في العديد من الصحف، يعترف فيها بشكل أساسي بأنه لن يستطيعَ التغلبَ على النقص الكامل في التنويع الاقتصادي، والفساد المستشري، ومستويات البطالة المعوقة، والانسحاب الهائل لرؤوس الأموال، إلّا إذا اجتمع عوامُّ العراقيين معاً، وتجاوزوا السياسة الحزبية[١٠]. كان ذلك بمنزلة وعد بإجراء انتخابات جديدة، وكما هو الحال مع العديد من الوعود الأخرى، فقد وضع نُصبَ عينيه المُضيَّ قُدُماً في الوفاء بهذا التعهُّد، سواءٌ كانت النُّخَب السياسية الأخرى في بغداد مستعدةً لذلك أم لا.

المصالحة الوطنية

لو رجع بنا الزمنُ ١٥ عاماً، لأمكننا أن نصِفَ الإصلاح السياسي في العراق بعبارة «المصالحة الوطنية»؛ فقد كان هذا يعني أشياءَ مختلفةً لأشخاص مختلفين؛ مثل إنهاء العملية المتطرفة لاجتثاث حزب البعث، تلك العملية التي أُسِّسَت على يد بول بريمر وسلطة الائتلاف المؤقتة، بما يُمَكِّن السنةَ المتعلمين والمؤهلين من العودة إلى العمل. وقد كان ذلك يعني تشكيلَ تحالف سياسي عابر للطوائف من شأنه أن يُقَلِّلَ مخاوف الجمهور من العنف العشوائي، ولكنه كان يعني قبل كل شيء، تكوين شعور بالهُوية الوطنية والانتماء لدى جميع العراقيين، يكون موجهاً إلى الدولة والأمة بدلاً من الطائفة أو العرق أو القبيلة أو الحي، وعلى الأقل، كان هذا هو النتيجة الضمنية لجميع تلك التعريفات الأخرى مجتمعةً.

---

(٧) «بالوثيقة.. الأعرجي مستشاراً للأمن الوطني»، عين الأنباء، (١٣ يوليو ٢٠٢٠م)، https://www.eye-n.com/index.php/permalink/214331.html

(٨) «رسمياً.. تعيين الفياض رئيساً لهيئة الحشد الشعبي (وثيقة)»، شفق نيوز، (١٦ يوليو ٢٠٢٠م)، https://shafaaq.com/ar/أمن/رسميا-تعيين-الفياض-رئيسا-لهيئة-الحشد-الشعبي-وثيقة

(9) Louisa Loveluck, "Iraq's prime minister announces early elections, which will be held next year," *The Washington Post,* July 31, 2020, https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/iraqs-prime-minister-announces-early-elections-which-will-be-held-next-year/2020/07/31/7075a272-d34a-11ea-826b-cc394d824e35_story.html

(١٠) «نص مقال رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي الذي نُشر اليوم في عدد من الصحف العراقية ...»، وكالة آشور الإخبارية، (١٨ مايو ٢٠٢٠م)، http://www.ashurnews.com/نص-مقال-رئيس-مجلس-الوزراء-السيد-مصطفى-ا

وكان نمو الأحزاب الإسلامية الرئيسة، وامتدادُها إلى الميليشيات غير الحكومية، وارتباطها بالكيانات الأجنبية. مما يتعارض مع هذا المشروع. كان المجلسُ الأعلى الإسلامي العراقي: حزب الدعوة، وجبهة التوافق، وحزب الفضيلة، والصدريون، جميعهم قوى سياسية ناجحة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على وجه التحديد لأنهم كانوا قادرين على تقديم الخدمات، وتعبئة الأتباع، وفرض السيطرة في مناطقهم. وفي الوقت الذي كانت فيه البلاد في حالة من الفوضى، ساعدت هذه المنظمات السياسية السكان المحليين في أحيائهم على فَهم ما كان يحدث في أماكنَ أخرى، وإرشادهم إلى ما ينبغي عليهم التفكير فيه في هذا كله، وكيف يُتوقع منهم رد الفعل[11]. وقد أوجدَت هذه الأحزابُ مجتمعاتٍ مُتخيَّلةً لأتباعها، يُمكنهم أن يُعايشوا فيها جزءاً صغيراً من الاستقرار والحالة الطبيعية. وقد أنشأت هذه العمليةُ مبادئَ مرجعيةً لتحديد السلوك السليم، مع تقديم مكافآت تعتمد على المحسوبية، وعقاب جماعي من قبل المجتمع لمن يتجاوز الحدود.

ومع ذلك، فإن هذا النوع من النشاط السياسي ما هو إلا مخطط بونزي [احتيالي]؛ فالطريقة الوحيدة للحفاظ على نمو الأتباع المخلصين هي من خلال تقديم المزيد من الامتيازات، واستخدام خطابٍ أكثرَ إثارةً للانقسام؛ ويتطلب ذلك مزيداً من السيطرة على الوزارات التنفيذية، مع إمكانية الوصول إلى الموارد، واستخدام المزيد من الاستعراضات العامة التي تُظهر الإرادةَ لدعم الخطاب باستخدام القوة. كان الدافعُ الأيديولوجي الأوَّلي لكل هذا النشاط هو النظام الوحشي لصدام حسين وإرثه من التعذيب والقمع، لكن غالبية العراقيين اليومَ أصغرُ من أن يتذكروا الكثير عن تلك الحقبة، أو لم يكونوا قد وُلِدوا حتى ذلك الحين. جاءت الميليشيات لملء الفراغ الأيديولوجي، فالتحمت بقوات الحشد الشعبي التي انطلقت لهزيمة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بعد أن سيطرت على الموصل في يونيو ٢٠١٤، وهددت أطرافَ بغداد. وقد قدمت قواتُ الحشد الشعبي صورةً إعلامية مصقولة بعناية عن النجاح والمغامرة، والفخر والشرف؛ سعياً لتحقيق الأمن والسلامة، وقد أكملوا كذلك المسارَ الذي حُدِّد لأول مرة في عام ٢٠٠٣ للجهات الفاعلة المُسَلَّحة غير الحكومية التي جذبت أتباعاً على نطاق شعبي واسع، ذلك المسار الذي يضعها في خدمة الدولة، مع عدم الاستيلاء عليها بالكامل من قبل الدولة.

(11) David Siddhartha Patel, *Islam, Information and Social Order: The Strategic Role of Religion in Muslim Societies*, (Ph.D. diss., Stanford University, 2007).

وهذا الوضع عاديٌّ؛ فلا يُوجد طريق واحد لتحقيق الأمن، ولا يمكن لأي دولة أن تَدَّعِيَ احتكاراً كاملاً لاستخدام القوة. يُضاف إلى ذلك أن علاقة الحكومات بالجهات الفاعلة غير الحكومية عادةً ما تتطور بمرور الوقت لتلبية الاحتياجات الحالية للعصر[١٢]. لكن في حالة العراق، فإن ما ضُحِّيَ به في أثناء عملية البحث عن مواءمةٍ سياسية لمشكلة انعدام الأمن المزمنة كان فكرة الهوية الوطنية والولاء للدولة. ربما تراجعت الحاجة إلى مشروع المصالحة الوطنية الذي كان سائداً في منتصف العقد الأول من القرن الحالي بسبب عوامل متداخلة؛ مثل تنظيم الدولة الإسلامية، والاحتجاجات ضد الفساد، لكن هذا لا يعني أن المشروع قد انتهى. ولا يمكن للكاظمي أن يتوقع تلقي أي دعم من الأحزاب السياسية الرئيسة في بغداد؛ فأيُّ تناوُل يَحُطُّ من شأنهم في وسائل الإعلام سيجعلهم دفاعيين، وأي محاولة لقطع مصادر دخلهم ستُثير ردَّ فعل عنيفاً. ومع ذلك، فإن المشكلات المالية الناجمة عن استمرار انخفاض أسعار النفط، والتي تفاقمت بسبب الأثر الاقتصادي لوباء فيروس كورونا، ستُجبر الكاظمي بشكل متزايد على التحرُّك في اتجاهات تتطلب دعماً سياسيّاً قويّاً وواسع النطاق.

الضغوط الاقتصادية

يسير الاقتصاد العراقي على مسار نمو ثابت منذ عام ٢٠٠٣؛ مدفوعاً بشكل أساسي بقطاع النفط والغاز. هذا، على الرغم من استمرار عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، والصدمات الاقتصادية التي كانت، إلى حدٍّ كبير، نتيجةً لتقلُّب أسعار النفط العالمية.

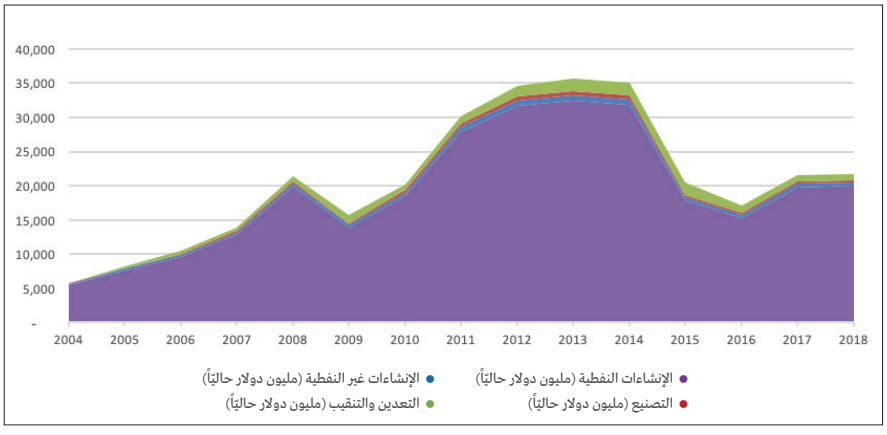

إسهام الناتج المحلي الإجمالي الصناعي حسب القطاع
(بإذن من شركة المنار)

(12) Ariel Ahram, Proxy Warriors: *The Rise and Fall of State-Sponsored Militias* (Stanford: Stanford University Press, 2011).

وقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي انهياراً فعليّاً منذ عام ٢٠١٦، على الرغم من ارتفاع الطلب العام على السلع والخدمات؛ مما يعني أن الحكومة تواجه تحدياتٍ صعبةً في تحسين جاذبية السوق. والأهم من ذلك، أنه يعني أن النمو الاقتصادي على المدى القريب يجب أن يأتي من الاستثمار في قطاعَي النفط والغاز، وهي مشكلةٌ كبيرة بالنظر إلى استمرار الركود في أسعار النفط العالمية، وضَعف الطلب بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي.

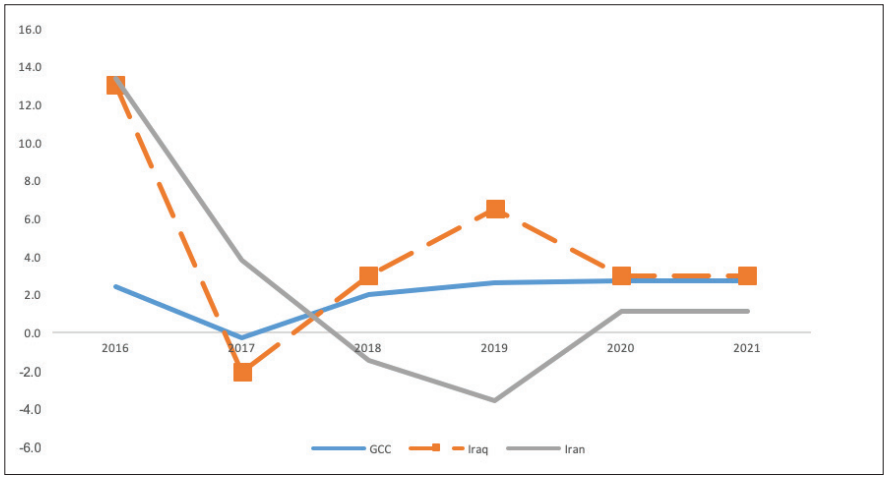

توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الخليج، ٢٠١٦-٢٠٢١
(بإذن من شركة المنار)

وبحلول شهر أبريل، مع ظهور الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا، واتضاح أن أسعار النفط لن تشهد انتعاشاً فوريّاً، تراجعت عائداتُ العراق النفطية إلى أدنى مستوىً لها منذ أكثر من عقد. وعلى الرغم من أن مبيعات الحكومة بلغت ٣,٤ مليون برميل يوميّاً، فقد اقتصرت الأرباحُ على ١,٤ مليار دولار فقط[١٣]. بعضُ البلدان مثل الكويت لديها صناديق احتياطية كبيرة، وأدوات استثمار سيادية يمكنها الصمود في وجه الأزمات، في حين أن دولاً أخرى مثل المملكة العربية السعودية لديها مشاريع تنموية واسعة النطاق يمكنها تأخيرها أو إلغاؤها. لكن الدول الشبيهة بالعراق، والتي تعتمد على عائدات النفط في أكثرَ من ٩٠ في المائة من عائدات الحكومة، وتُمَوِّل رواتب القطاع العام وشبكات المحسوبية السياسية تمويلاً واسع النطاق. مُعَرَّضةٌ للخطر بشكل خاصٍّ. وقد ادَّعت تقاريرُ صحفيةٌ في مايو أن الإيرادات المتراكمة لم تصل إلَّا إلى نحو ٥ مليارات دولار من أصل ١٢ مليار دولار كانت مطلوبةً

(13) Ben Van Heuvelen and Ben Lando, "Oil revenues crash, dragging Iraq deeper into crisis," *Iraq Oil Report*, May 2, 2020, https://www.iraqoilreport.com/news/oil-revenues-crash-dragging-iraq-deeper-into-crisis-42701/

لتمويل الرواتب الحكومية والالتزامات الأساسية الأخرى[١٤]. وبينما تحاول الحكومةُ الإبقاء على دفع الرواتب، خفَّضت في يونيو المعاشات التقاعدية، وتقدمت بمُقترَح لتخفيضات في رواتب الدولة؛ مما أثار موجةً من الاستياء العام، ودَفَع البرلمانَ للتصويت ضدَّ أي تخفيضات في الرواتب[١٥]. ومن الصعب تصوُّر كيف يمكن للحكومة أن تُحسِّنَ الوضع المالي العام في غياب أي ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط، أو ضخ السيولة النقدية من الجيران الإقليميين، ولن يحدث أيٌّ منهما على الأرجح. فقد كانت المساعداتُ الخارجية هي العنصر الأول في الميزانية الذي خفضته المملكة العربية السعودية في ظل تقلُّبات الاقتصاد العالمي في منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ولا شك أن الأولوية القصوى لجميع دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي يجب أن تكونَ تحقيق الاستقرار في اقتصاداتها المحلية.

عشرةُ أشهر أخرى على هذا الحال

إن كان ثمةَ شيءٌ سيُبقي المحتجين العراقيين في الشوارع فهو هذا الوضع الاقتصادي المتردي، حتى وإن كانوا يُعَبِّرون عن مجموعة واسعة من المطالب، ويرفعون سقفَ توقعاتهم بحدوث نتائج سريعة[١٦]. ومن المُرَجَّح أن تتَّسِعَ الاحتجاجات، وتصبحَ عنيفةً بشكل متزايد خلالَ أشهر الصيف الحارة، حين تواجه الحكومةُ قراراتٍ صعبةً بشأن خفض الميزانية في الرواتب أو الخدمات. وتماماً كما هو الحال في أمريكا، ولندن، وباريس، وهونغ كونغ، لا يبدو أن فيروس كورونا يمنع المتظاهرين العراقيين من الخروج إلى الشوارع، وكما حدث في الخريف الماضي، فإن هناك بالفعل إصاباتٍ ووفيات بين المحتجين[١٧]. ومن الخطأ أن يعتقد السياسيون العراقيون أن الحدَّ من سلطة الكاظمي يصُبُّ في مصلحتهم؛ فالكاظمي يمكن الاستبدال به، لكن الجولة الأخيرة من مفاوضات تشكيل الحكومة في الشتاء الماضي أثبتت أنه لا يوجد فصيل واحد يمتلك النفوذَ الكافي ليفرضَ على الآخرين اختيارَه. وبالمثل، أثبتت المفاوضاتُ الأخيرة، التي أفرزت هذه الحكومةَ، أن إيران لا تملك

(14) "Iraqi government breathes a sign of relief as it secures another month of salaries," *The Arab Weekly*, (May 27, 2020), https://www.thearabweekly.com/iraqi-government-breathes-sigh-relief-it-secures-pay-salaries

(15) Ammar Karim, "In Iraq, public outrage over austerity stymies reform plan," *AFP News*, (June 16, 2020), https://www.barrons.com/amp/news/in-iraq-public-outrage-over-austerity-stymies-reform-plan01592366409

(١٦) «ارحل يا كاظمي.. غَلَيان في الشارع وعودةٌ وشيكة لطوفان الثورة تنتظرُ ساعة الصفر»، بغداد بوست، (٢٦ يوليو ٢٠٢٠م)، https://m.thebaghdadpost.com/ar/Story/199094/ارحل-يا-كاظمي-غليان-في-الشارع-وعودة-وشيكة-لطوفان-الثورة-تنتظر-ساعة-الصفر

(17) Hassan Ali Ahmed, "Iraqi protests resume as new government builds support for reform," *Al-Monitor*, (May 21, 2020, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/05/iraq-kadimi-protests.amp.html

حاليّاً القدرةَ على جعل الفصائل المختلفة تتماشى مع إرادتها بأي طريقة واضحة وحاسمة، ولا يمكنُ إخراجُ الولايات المتحدة من البلاد؛ نظراً لأن إيران قد تستحوذ عليها، خاصةً أن بعض الشخصيات الشعبوية الرئيسة، مثل مقتدى الصدر، تستفيد سياسيّاً من التوترات المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران. وقد كشف فشلُ استفتاء الاستقلال الكردي في عام ٢٠١٨ عن انقسامات عميقة بين الجماعات السياسية الكردية، استغَلَّتها جهاتٌ فاعلة محلية وإقليمية أخرى منذ ذلك الحين.

ومن هذا المُنطلق، فإن الجمودَ السياسي في بغداد يضُرُّ بالكاظمي، وفي الوقت نفسه يصُبُّ في مصلحته في تحقيق الاستقرار في البلاد. وتُعاني جميعُ الحركات السياسية المهيمنة في العراق من الانقسام والتشرذُم. وقد وصل روّادُ الأعمال الطائفيون إلى أدنى مستوياتهم منذ الغزو؛ فقد أظهر الواقعُ أن السياسةَ المبنية على أساس طائفي لا تملكُ إجاباتٍ حقيقيةً لمشكلاتٍ مثل كيفية هيكلة اقتصاد فعّال، وكيفية بناء إستراتيجية جيوسياسية أكثرَ واقعية وذات تفاعل نَشِط بين العراق وجيرانه. هذا الفشلُ المُطلَق للسياسات الطائفية يُقَدِّم فُرَصاً واضحةً للإصلاحات التي تَتَّجِهُ نحوَ نظام سياسي أكثرَ اتحاديةً وشموليةً.

ويجب أن يأتي برنامجُ الإصلاح الاقتصادي على رأس أولويات مثل هذه الإستراتيجية. ويُعَدُّ الهدف الفوري هو تنفيذ برنامج خفض التكاليف الأكثر واقعيةً، وتأمين التعهُّدات الخارجية لمساعدة العراق للوفاء بالنفقات الفورية للحساب الجاري دونَ استنزاف الاحتياطيات الأجنبية. ويجبُ أن تَتَناولَ مرحلةٌ لاحقة من البرنامج مدى السرعة التي يمكن أن يُحَقِّق بها العراقُ الاكتفاءَ الذاتيَّ مرةً أخرى، الأمرُ الذي يحتاج إلى خطة مسار سريع لكيفية التعامل مع النفقات العامة على المستوى الوطني في العراق، في ظل سعر تعادُل مالي أقلَّ للنفط، يعكس واقعَ السوق الحالي. وسيكونُ التنويع بعيداً عن واردات الغاز الإيراني، التي تُوفِّر ربعَ استهلاك العراق من الغاز، أمراً صعباً؛ نظراً لأن تكلفةَ إنتاج الطاقة من الغاز الإيراني أقلُّ بكثير من تكلفة حرق النفط الخام أو نواتج التقطير العراقية[١٨]. لكنها خطوةٌ أساسية يمكن أن يكونَ لها فوائد كبيرة، ليس فقط على المدى الطويل، ولكن على المدى القصير أيضاً. ويبقى الهدفُ واحداً مع جميع قطاعات الاقتصاد؛ وهو أن ترى شركاتُ النفط العالمية أن الحواجزَ أمام

(١٨) ماجد السويلم، صالح المهنا، رامي شبانة «تمديد إعفاء صادرات الغاز الإيراني إلى العراق في ظل التوترات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران»، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، (٢١ يناير ٢٠٢٠م)،
https://www.kapsarc.org/research/publications/u-s-iran-tensions-and-the-waiver-renewal-for-iranian-gas-exports-to-iraq

الاستثمار الغربي آخذةٌ في التراجع. وتُظهر نظرةٌ أكثرُ تمحوُراً حولَ الولايات المتحدة صورةً مفادها أن بغداد لا تحاول فقط الضغط على الشركات الكبرى مقابل كل قرش من الإتاوات والرسوم، بينما تُهرَع إلى إيران للحصول على المساعدة كلما بدأ وضع الاقتصاد الكلي في التردي. وحتى إذا كان ذلك يعني التخلِّيَ عن بعض المزايا اليومَ، فإن العراقَ في وضعٍ أفضلَ على المدى الطويل، مع وجود شركات غربية ملتزمة لديها أُفُق استثماري يتراوح بين ١٥ و٢٠ عاماً.

وقبل كل شيء، يجبُ أن يمتلك الكاظميُّ العزمَ والدعمَ الخارجي لتعزيز الثقة لدى مُؤيِّديه بأن إصلاحاتِه يمكن استمرارُها وحمايتُها، حتى مع التسليم بالحقائق القاسية. قد يكونُ هذا النوع من الصدق انتحاراً سياسيّاً في أجزاء كثيرة من العالم، ولكنه قد يُمثِّل أيضاً قوةً انتخابية. يمكن للجمهور أن يرى أنه يلتقي بالحلفاء الدوليين ويَظهر أمام الكاميرا، بدلاً من التواري في مكتبه والسماح للمتحدثين الرسميين بنشر رسالته، حتى لو لم يكن قد حشَد الدعمَ السياسي الكامل لخطوته التالية. وسيعني هذا أيضاً تحديدَ أهدافٍ للتحسين في مجالات مثل توفير الوظائف، والتدريب على المهارات، حتى لو كانت متواضعةً وواقعية في البداية. إن إبرازَ هذا المستوى من الثقة قد يُكسِبُه بعضَ الوقت مع المحتجين في الشوارع، قبلَ أن تنحسِرَ درجاتُ الحرارة، وتتصاعد الاحتجاجاتُ مرةً أخرى في الخريف. ويقعُ الباقي على عاتق الفصائل السياسية في بغداد؛ إذا استمرَّ تردُّدُهم وفشلُهم في التوصُّل إلى حلٍّ وسط بشأن بديلٍ خلالَ الربيع، كما هو مُرَجَّح، فسوف يُؤَكِّد ذلك عدمَ ملاءمتهم. وإذا اختار الكاظميُّ الترشُّحَ مرةً أخرى، فقد يكونُ قادراً فقط على نقل الصورة الناجحة لدخيلٍ سياسي، وبديلٍ مُستضعَف، وناجٍ مُختار!

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com